

## التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2013)

\* د. تراري مجاوي حسين

\*\* أ. مزوري الطيب

**Abstract:** This Study aimed to examine the relationship between the export for Free Zones and the flow of foreign direct investment in the United Arab Emirates and by using this method of simultaneous integration, during the period (1990-2013). It was found through analysis of a long-run equilibrium relationship between the total export for Free Zones and the flow of foreign direct investment in the United Arab Emirates during the period in question to study, and it was likely explanation for that adoption of the UAE government prudent policy is to encourage free trade and attracting foreign direct investment. In this context has been established (36) free zone, distributed in the various emirates and investment flows seen in a number of industrial, commercial and service.

**key words:** Free zones for export, exports, foreign direct investment, co-integration, United Arab Emirates.

**ملخص:** استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة وهذا باستخدام طريقة التكامل المتزامن، خلال الفترة (1990-2013). واتضح من خلال التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك تبني حكومة الامارات سياسة حكيمة تتمثل في تشجيع التجارة الحرة و جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. و في هذا السياق تم تأسيس (36) منطقة حرة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة و تشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية.

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة للتصدير، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، طريقة التكامل المتزامن، الإمارات العربية المتحدة.

\* أستاذ محاضر، مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي - جامعة وهران 2.

\*\* باحث، مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي - جامعة وهران 2.

## تمهيد :

لقد أتبثت خبرات التنمية في الدول المنتجة للنفط أن اعتماد طريق واحد للسعي لتحقيق التنمية هو أمر صعب، خاصة بعد حدوث أزمة النفط لسنة 1986، وانعكاساتها على برامج التنمية في هذه الدول، خاصة في تمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري. وإزاء هذه التحديات الضخمة والمشاكل الاقتصادية بدأت هذه الدول في سبيلها الى تنويع الاقتصاد وتعزيز النشاط الاقتصادي، وهذا بإتباع استراتيجيات تنموية والتي منها : اقامة مناطق حرة وبمختلف أنواعها.

حيث تزايد التوجه نحو استخدام هذه الاستراتيجية التنموية من قبل العديد من الدول بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية، والرفع من مستوى الصادرات بما يعود على هذه الدول بفوائد من جوانب متعددة خاصة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا مقابل تسهيلات تقدمها هذه الدول بهدف توفير الأجواء الملائمة لإستقرار تلك الاستثمارات الاجنبية والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

وفي هذا الإطار، اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بموضوع اقامة مناطق حرة، في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات والبحوث أنه هناك علاقة سببية موجبة بين المسارين السابقين الذكر.

وهذا استناداً إلى ما أتى به عدد من الاقتصاديين ك: ( H.Johansson et L.Nilsson, 1997)<sup>1</sup> و (Amirahmadi H, 1965)<sup>2</sup> (Burns J.G., 2003)<sup>3</sup> (Élise Panier, 2013)<sup>4</sup> و (Jean-Marc Siroen Ayçil Yucer, 2014)<sup>5</sup> ، (Barbier J.P., Veron J.B., 1992)<sup>6</sup> ، (Bernard Véron, 1991)<sup>7</sup>.

حيث بين هؤلاء أن للمناطق الحرة أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وهذا من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الاعفاءات والحوافز التي تقدمها مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة، كذلك اقامة صناعات تصديرية وجلب تكنولوجيا حديثة وتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة للصناعة المحلية، وزيادة قدرتها التصديرية. وعلى هذا الاساس سارعت معظم دول العالم على اقامة مناطق حرة وبمختلف الانواع.

ومن بين هذه الدول نجد دولة الامارات العربية المتحدة، حيث سارعت هذه الدولة إلى انشاء وتجسيد مناطق حرة وبمختلف الانواع. وهذا بعد بروز مشكلات اقتصادية في الهيكل الاقتصادي لهذه

الدولة، نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط وعدم التنوع الاقتصادي، حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار النفط مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لهذه الدولة.

ولقد بلغ عدد المناطق الحرة (36) منطقة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، حيث في هذا الميدان حققت تجارة المناطق الحرة بدولة الامارات العربية المتحدة خلال سنة 2013 نمواً بلغت نسبته حوالي 5% مقارنة بسنة 2012، حيث ارتفع اجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة من 74.4 مليار درهم في سنة 2012 الى حوالي 78.5 مليار درهم سنة 2013 بزيادة تقدر بحوالي 4,1 مليار درهم<sup>8</sup>.

وعليه تُساهم الدراسة في تسليط الضوء على واقع تعامل دولة الامارات مع موضوع المناطق الحرة للتصدير وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضيح سبب سعي الامارات العربية المتحدة الدائم لجذب الاستثمار الأجنبي إليها. كما تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2013) من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة. وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضية التالية:

### هناك علاقة سببية بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة.

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث والمواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية، وزارات التجارة والصناعة المركز الإسلامي لتنمية التجارة صندوق النقد العربي الموحد)، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية لتحديد العلاقة السببية بين الصادرات الاجمالية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في إطار اقامة مناطق حرة للتصدير. وذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا ومن ثم استخدام التكامل المتزامن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات.

ولغرض اختبار الفرضية السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث أقسام رئيسية حيث نتناول في المحور الأول الطريقة المستخدمة في البحث، وفي الثاني النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق طريقة التكامل المتزامن وفي المحور الثالث تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

## 1. الطريقة المستخدمة في البحث :

إن هدف البحث هو تحليل وقياس العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية خلال الفترة (1990-2013).

ويرجع سبب اختيار هذه الدولة بالذات دون غيرها، إلى تجربتها الفريدة من نوعها في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وهذا من خلال إقامة مناطق حرة والتي بلغ عددها (36) منطقة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية بهدف تشجيع الصادرات وجلب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية والحد من هجرة الاستثمارات المحلية<sup>9</sup>.

وعليه سنعتبر عن الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة بالرمز (EXPORT) وجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب: (FDI). وبالتالي تعطى العلاقة ب:

$$EXPORT = f(FDI)$$

مع افتراض خطية العلاقة يصبح النموذج من الشكل التالي :

$$EXPORT = \beta + b FDI + \varepsilon_t$$

ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointegration)<sup>10</sup> لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة. ويقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية وهي<sup>11</sup>:

**1.1 - المرحلة الأولى ويتم فيها اختبار الاستقرار،** حيث تعتبر دراسة الاستقرار أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن وغياها يسبب عدة مشاكل قياسية؛ وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (Differency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة (The unit root test of Stationary)، كقابلة بإجراء اختبارات الاستقرار، ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف و النتائج المضللة. وأحد هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-fuller".

حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار<sup>12</sup>، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محالاً تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروق المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p)، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار (Trend Stationary) أو (Differeny Stationary)، ويعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى<sup>13</sup> :

$$\begin{aligned} \Delta y_t &= \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t & \text{- النموذج الأول} \\ \Delta y_t &= \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t & \text{- النموذج الثاني} \\ \Delta y_t &= \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t & \text{- النموذج الثالث} \end{aligned}$$

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الثاني والأول في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني ولتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC و SC. وبعد حساب الفروق الأولى  $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$  والفروق الثانية  $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$  وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى واختبار الفرضيتين  $H_0: \phi = 0$  ضد الفرضية  $H_1: \phi < 0$ ، فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة<sup>14</sup>.

## 2.1 - المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية

لهذه المتغيرات، حسب اختبار "Dickey-fuller Augmented". يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل و جرانج "Engel-Granger"<sup>15</sup>، حيث اقترح كل من أنجل و جرانج سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن تركز على مرحلتين أساسيتين وهما الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة  $\varepsilon_t$  وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta \varepsilon_t = \alpha + \delta \varepsilon_{t-1} + \Delta \varepsilon_{t-1} \quad \varepsilon_t, \dots \text{IN}(0)$$

فإذا كانت إحصائية  $T$ : معلمة  $\varepsilon_{t-1}$  معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي  $I(1) \rightarrow \Delta \varepsilon_t$  بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو  $I(0) \rightarrow \Delta \varepsilon_t$  وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

**3.1 - المرحلة التالية والأخيرة**، بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك حسب إجراء كرانجر - أنجل، نقوم بتصميم نموذج تصحيح الخطأ، حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروق.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. وعليه يكون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما  $X_t$  و  $Y_t$  وفق الخطوات التالية<sup>16</sup>:

الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + et (ECM) \dots \dots \dots (1)$$

الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

كما يأخذ نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير والطويل بين المتغير التابع ومحدداته وأساسا ظهور  $ECM_{t-1}$ ، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1). لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (معلمته) تعديل القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_{x1t} \dots \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصرفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن<sup>17</sup>.

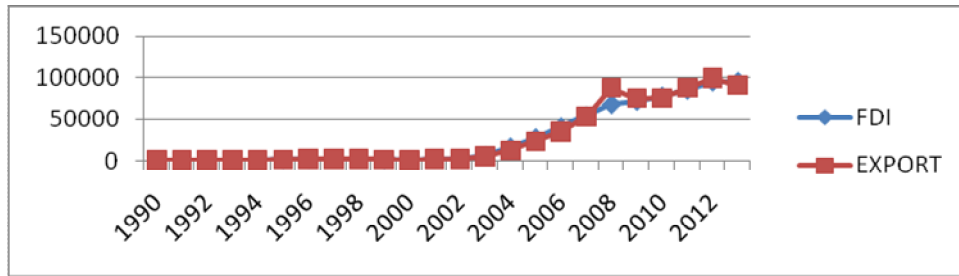
## 2. نتائج الدراسة القياسية والاختبار :

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردتها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي :

### - نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم 01 أدناه أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في الامارات العربية المتحدة، ويتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها قريبة مما يفسر مبدئياً وجود علاقة تكامل متزامن بينها.

الشكل رقم 01 : السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في الامارات خلال الفترة (1990-2013)، و. مليون درهم



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2015.

-نتائج اختبار الاستقرار : لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة لدولة الامارات العربية المتحدة استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور "Augmented Dickey-fuller" والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها ب : 1، وذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية والجدول رقم (01) والجدول رقم (02)، يلخصان نتائج الاختبار.

حيث نلاحظ من خلال الجداول رقم (1) ورقم (2)، ما يلي :

**الجدول 01 : اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة باستخدام ADF**

| الدولة           | المتغير | المحسوبة (ADF <sup>c</sup> ) | %5    | الاحتمال |
|------------------|---------|------------------------------|-------|----------|
| الامارات العربية | EXPORT  | 0.24                         |       | 0.22     |
| المتحدة          | FDI     | -1.16                        | -1.95 | 0.24     |

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

**الجدول 02 : اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروق المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار**

**ADF**

| الدولة           | المتغير | المحسوبة (ADF <sup>c</sup> ) | %5    | الاحتمال |
|------------------|---------|------------------------------|-------|----------|
| الامارات العربية | EXPORT  | -4.15                        |       | 0.00     |
| المتحدة          | FDI     | -4.93                        | -1.95 | 0.00     |

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

تشير نتائج الجدول رقم (01)، إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF<sup>c</sup> لهذه المتغيرات أكبر من القيمة الجدولة لديكي فولر المتطورة ADF<sup>t</sup> عند مستوى 5%، أي :

$$(EXPORT: \text{السلسلة الزمنية لـ}) ADF^c = 0.24 > ADF^t = -1.95$$

$$(FDI: \text{السلسلة الزمنية لـ}) ADF^c = -1.16 > ADF^t = -1.95$$



وبالتالي قبول فرضية وجود جذر وحدة. وهذا ما يؤدي إلى دراسة استقرارية سلسلة فروق لمتغير الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة EXPORT ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث أن الجدول رقم (02)، يبين أن التفاضلات الأولى لهذه المتغيرات، عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى 5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة  $ADF^c$  لهذه المتغيرات أقل من القيمة الجدولة لديكي فولر المتطورة  $ADF^t$  عند مستوى 5%، أي :

$$(EXPORT: \text{السلسلة الزمنية لـ}) ADF^c = -4.15 < ADF^t = -1.95$$

$$(FDI: \text{السلسلة الزمنية لـ}) ADF^c = -4.93 < ADF^t = -1.95$$

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، (1). في الامارات العربية المتحدة.

- نتائج اختبار التكامل المتزامن (اختبار Engel-Granger) : في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل والثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews 7 والنتائج موضحة في الجدول التالي :

### الجدول رقم 03 : معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: EXPORT

Method: Least Squares

Time: 13:236/103/25 Date:

0 20139 Sample: 19

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|-------|
|----------|-------------|------------|-------------|-------|

|     |          |          |          |        |
|-----|----------|----------|----------|--------|
| FDI | 1.511345 | 0.501893 | 3.011289 | 0.0051 |
| C   | 16.99030 | 1.313869 | 12.93150 | 0.0000 |

|                    |           |                       |           |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|
| R-squared          | 0.764368  | Meandependent var     | 20.61765  |
| Adjusted R-squared | 0.216908  | S.D. dependent var    | 4.716282  |
| S.E. of regression | 4.173556  | Akaike info criterion | 5.779511  |
| Sumsquaredresid    | 539.9757  | Schwarz criterion     | 5.914190  |
| Log likelihood     | -95.25169 | Hannan-Quinn criter.  | 5.825441  |
| F-statistic        | 5.570309  | Durbin-Watson stat.   | 0.6812491 |
| Prob(F-statistic)  | 0.000075  |                       |           |

### المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه رقم 03 نجد أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة كما أنها جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يبينه معامل الارتباط المساوي لـ 0.86، وهي علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات وما يؤكد أنه أيضا معامل التحديد المصحح الذي بلغ 0.21 وهو ما يعني أن 21% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج. فإن 78.31% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغيرات العشوائية، كما يتبين من اختبار ستودنت أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية. وقيمة B<sub>1</sub> المساوية لـ 1.51 وهي موجبة وتتفق والنظرية الاقتصادية وتبين أن إقامة مناطق حرة للتصدير يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

نتائج دراسة استقرارية البواقي : تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى (0). فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. والجدول أدناه رقم 04، يبين نتائج الدراسة.

الجدول 04 : اختبار استقرارية سلسلة البواقي

| الدولة                   | المتغير           | المحسوبة (ADF <sup>c</sup> ) | %5    | الاحتمال |
|--------------------------|-------------------|------------------------------|-------|----------|
| الامارات العربية المتحدة | ER <sub>UEA</sub> | -2.33                        | -1.95 | 0.00     |

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04)، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي، حيث تظهر نتائج الدراسة أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF<sup>c</sup> للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF<sup>t</sup> عند مستوى 5%. أي :

$$(ADF^c = -2.33 < ADF^t = -1.95) \text{ (السلسلة الزمنية لـ } ER_{UEA} \text{)}$$

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحيدة أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

- تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) :

والنتائج موضحة في الجدول رقم 05.

الجدول رقم 05 : نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: EXPORT

Method: Least Squares

/15 Time: 13:3903/25Date:

201390Sample (adjusted): 19

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| DFDI     | 0.685699    | 0.792000   | 0.865781    | 35010. |
| e(-1)    | -0.322542   | 0.141301   | 2.282665    | 9700.0 |

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم 05 تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$\text{DEXPORT} = 0.68\text{DFDI} - 0.32\text{E}_{t-1} + \dots (3)$$

كما نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ  $\text{E}_{t-1}$  لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

### 3 - تحليل نتائج الدراسة :

توصلنا عند دراسة أثر إقامة مناطق حرة للتصدير في الامارات العربية المتحدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا دليل على أن إقامة المناطق الحرة والمقدرة بـ : 36 منطقة حرة، قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الامارات وفي شتى المجالات. وهذا بدوره يرجع الى العديد من العوامل والتي منها ما يلي<sup>18</sup> :

1. الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة والذي يعتبر كمدخل للأسواق الإقليمية، إضافة لذلك توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة، حيث تشكل هذه الاخيرة عنصرا أساسيا من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية.

2. العوامل المحفزة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة والمتمثلة في : ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية، لا قيود على تصاريح العمل، السماح بتحويل كافة الارباح الى الخارج، الاعفاء من ضريبة الاعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50 عاما، الاعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها، الاعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.

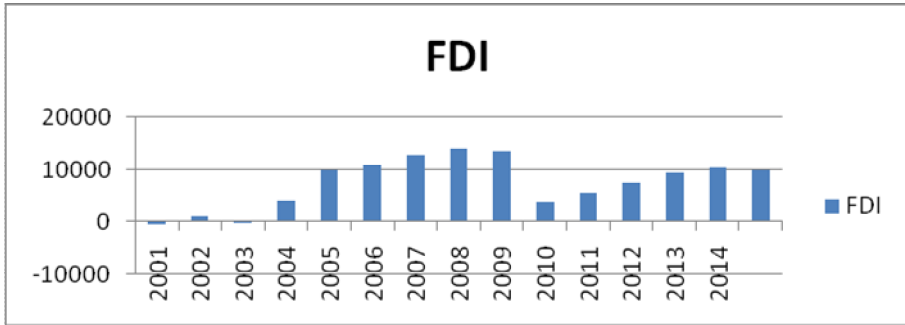
3. توفر مستودعات للتخزين في المناطق الحرة وكافة المستلزمات الاخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية. وتوفير مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4. تنوع نشاطات المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة والتي منها : "المناطق الحرة الشاملة والتي تتنوع فيها الاستثمارات لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية. المناطق الحرة المتخصصة حيث اتجهت استثماراتها للصناعات المتخصصة وتعتمد هذه المناطق على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد. المناطق الحرة التجارية وهي المناطق التي اقتصت بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير. المناطق الحرة الخدمائية وهي المناطق المختصة في الانشطة الخدمائية المختلفة مثل المالية والاتصالات.

5. موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها والانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كان لابد من انضمام الدولة الإمارات إلى المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم حيث كل هذا مكنها من إحراز مؤشرات متقدمة في تقارير التنافسية الدولية<sup>19</sup>. وفي هذا الصدد تشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية إلى احتلالها المرتبة الأولى إقليميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسادسة عشر عالميا خلال سنة 2010 في مؤشر تمكين التجارة، واحتلت المرتبة الثالثة في عنصر كفاءات الإجراءات الجمركية والمرتبة الرابعة في عنصر أقل كلفة استيراد، والمرتبة الخامسة في عنصر أقل تكلفة تصدير للحاويات والمرتبة السابعة في مؤشر البنية الأساسية لقطاع الموانئ على المستوى العالمي<sup>20</sup>.

وما يميز هذه التجربة هو قيام دولة الإمارات، توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات باعتبارها قوة محركة وأداة هامة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة والمساعدة في تدريب وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة، وهذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد أصبحت الوجهة الثانية على مستوى دول غرب اسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات العالمية بعد تركيا والاولى عربيا. والشكل رقم 02 يوضح صافي تدفق الاستثمار في الإمارات العربية.

الشكل رقم 02 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2000-2014) الشكّل رقم 02 (2014) الوحدة مليون دولار.



Source : <http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etran-gers-entrants.html>

بالإضافة إلى أن المستثمر الأجنبي في الامارات يستطيع الاستثمار في عديد من القطاعات، سواء قطاع العقارات وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات المالية، وغيرها. ويوضح الجدول أدناه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007-2011).

**الجدول رقم 6: الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات العربية المتحدة حسب النشاط الاقتصادي الوحدة مليون درهم**

| البيانات                  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الصناعة التحويلية         | 11836 | 12794 | 13793 | 21829 | 24355 |
| تجارة الجملة والتجزئة     | 13846 | 15805 | 21747 | 25246 | 33033 |
| المؤسسات المالية والتأمين | 31395 | 46137 | 42890 | 54897 | 55317 |
| العقارات وخدمات الاعمال   | 30460 | 39780 | 46242 | 54347 |       |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء في دولة الامارات العربية المتحدة.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعاً كبيراً في قطاع العقارات وقطاع الأعمال إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر 30.46 مليون درهم في 2007، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في 2011 ليصل إلى 61.44 مليون درهم. يتضح أن هناك إقبالاً كبيراً على القطاع العقاري في الامارات العربية المتحدة من قبل المستثمر الأجنبي، كون هذا القطاع يعتبر الأكثر أماناً للمستثمر الأجنبي.

كما يتضح من خلال الجدول السابق، أن قطاع الصناعات التحويلية أيضاً لقت إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي، إذ يُلاحظ تطور هذا القطاع، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في 2007 مجموع

11.83 مليون دولار، ثم ارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى 24.35 مليون دولار في عام 2011، حيث أنّ هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في الـالخام، فتكون الأسعار منخفضة نوعاً ما، مما يلقى إقبالاً من قبل المستثمر الأجنبي.

وفي هذا الإطار قد شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة تطورا لافتا وملحوظا للفترة من 2009-2013، حيث انتقل نمو تجارة الخارجية للمناطق الحرة من 268.6 مليار درهم سنة 2009 الى 520.3 مليار درهم سنة 2013، وذلك بسبب زيادة اجمالي الصادرات والواردات، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات 45% من اجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة. أما الواردات فشكّلت ما نسبته 55% من اجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة وهذا خلال سنة 2013. والجدول رقم يوضح هذا.

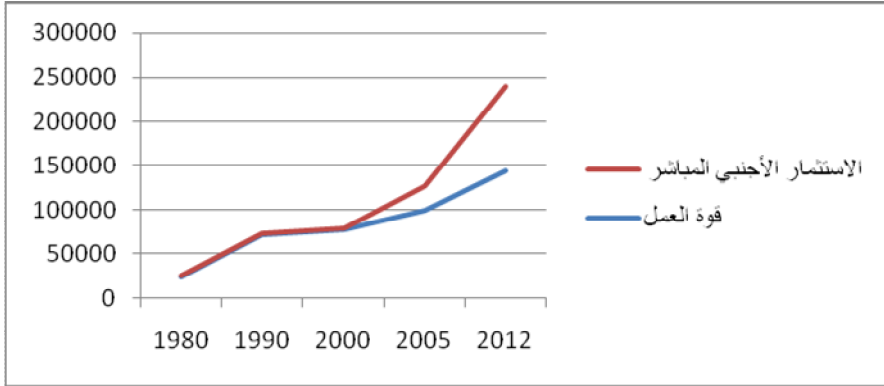
**الجدول رقم 07: تطور حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2009-2013). الوحدة مليار درهم**

| البيانات     | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  |
|--------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الصادرات     | 118.7 | 151.4 | 146.2 | 197.4 | 234.2 |
| الواردات     | 167.9 | 201.3 | 221.5 | 252.4 | 286.1 |
| حجم التجارة  | 286.6 | 352.8 | 367.7 | 449.8 | 520.3 |
| النمو السنوي | -     | %23   | %4    | %22   | %16   |

**المصدر : وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2015.**

إضافة لذلك قد أدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة في زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات وهذا بدوره يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل وتطوير العمالة الوطنية، مما يجعلهم قادرين على المنافسة في السوق المحلي والعالمي. ويوضح الشكل أدناه ارتباط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة. أنظر الشكل أدناه.

الشكل رقم 03: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1980-2012) سنوات مختارة.



Source : UNCTAD, Statistics Database Online.

ويلاحظ من الشكل أعلاه، مدى ارتباط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة المحددة، إذ أنّ زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات، ساهمت على تقليل حدة البطالة في عام (1980-1990-2000) بشكل كبير. حيث أنه خلال الفترة (2000-2012)، أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتفاع مستمر، إلا أنّ قوة العمل مرتفعة ولكن بشكل أخف في الفترة (2005-2012)؛ ويدل ذلك على أنّ الشركات المتعددة الجنسيات لم تستطع امتصاص الفائض من البطالة، وتوظيف نسبة كبيرة من العاطلين.

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الامارات العربية المتحدة في مجال اقامة مناطق حرة و بمختلف الانواع وكبر السوق الإماراتي والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المواتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل اقتصاد دولة الامارات من أكبر الاقتصاديات، الدول العربية.



## خلاصة :

تمثل المناطق الحرة الصناعية للتصدير إحدى طرق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والمزايا الاستثمارية، التي تزيد عن تلك المقدمة للمشروعات المقامة داخل البلاد الامر الذي يؤدي لجذب مزيد من رؤوس الأموال.

كما أن واقع تعامل دولة الامارات العربية المتحدة، في مجال اقامة مناطق حرة وبمختلف الانواع لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا. قد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق في أنظمتها الاقتصادية. كما توصلنا عند دراسة أثر إقامة مناطق حرة للتصدير في الامارات العربية المتحدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا دليل على أن اقامة المناطق الحرة الصناعية للتصدير والمقدرة بـ : 36 منطقة حرة، قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الامارات وفي شتى المجالات.

## الهوامش والمراجع :

<sup>1</sup> H.Johansson et AL, Export processing zones as catalysis , dans world development n°12..1997.

<sup>2</sup> Amirahmadi H , Export processing zones in Asia, Asian Survey, Vol.35, No.9,1995, pp.828-849.

<sup>3</sup> Burns J.G, Free trade zones: Global overview and future prospects, Industry Trade and Technology Review, September, 1995,pp.35-47.

<sup>4</sup> Élisepanier, Panier, Les zones franches d'exportation dans les pays en développement, Jurisdoctoria n° 10, 2013,214.

<sup>5</sup> Jean-Marc Siroen Aycil Yucer, Trade Performance of Free Trade Zones, PSL, Université Paris-Dauphine, Document de travail UMR DIAL Septembre 2014,

<sup>6</sup> Barbier J.P., Veron J.B, Les zones franches industrielles d'exportation [Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie], Editions Karthala, Paris,1991,p151.

<sup>7</sup> Bernard Véron, les zones franche industrielles d'exportation , Edition KARTHALA, 1991, P01.

8

<sup>9</sup> وزارة الاقتصاد، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص07.

<sup>10</sup> La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économetrie et de l'analysé de séries temporelles.

<sup>11</sup> William H. Greene, Econometric Analysis, 5<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

<sup>12</sup> Régie Bourbonnais, Econometrie ,Dunod 9eme édition, Paris 2015, p304.

<sup>13</sup> Dickey D.A , Fuller W.A. ,Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

<sup>14</sup> أحمد سلامي محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بالادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرياح ورقلة، العدد13، 2013، ص124.

<sup>15</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص ص 669-672.

<sup>16</sup>Régie, B, op cit, p306.

<sup>17</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص685.

<sup>18</sup> أنظر الى المراجع التالية :

-وزارة الاقتصاد، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص06.

-Hazem Shayah, Development of free zones in United Arab Emirates, Proceedings of the First Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Banking (ME14 DUBAI Conference) Dubai, 10-12 October 2014

- United Arab Emirates establishes new financial free zone in Abu Dhabi, Linklaters LLP. All Rights reserved 2013.

<sup>19</sup> وزارة التخطيط والاقتصاد، تقرير حول : التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2005-

2010، الإمارات العربية، 2012، ص36.

<sup>20</sup> إحصاءات الإمارات العربية، وزارة التجارة الخارجية، 2010.